تكونت عينة مركز كارتر لدراسة الانتخابات الرئاسية الرديئة من فريق صغير من المحللين الذين قاموا بتقييم عدة قضايا رئيسية في الانتخابات، بما في ذلك النظام الانتخابي، وإدارة الانتخابات، وعملية تسوية المنازعات. وقد كانت عينة المركز محدودة في نطاقها، حيث لم يقم المركز بإرسال فرق من المراقبين كما لم يقدم تقييم شامل للعملية الانتخابية بأكملها.[1]

وقد وجد المركز أنه يجب الانتباه على وجود الهيئة المستقلة للانتخابات الجديدة ، على الرغم من الإطار الزمني المحدود للاعداد للانتخابات. فقد قامت

نظام انتخابي يكفل قدر أكبر من التمثيل على قدم المساواة عبر الدوائر، مما يؤدي إلى تعزيز وجود أقوى للأحزاب السياسية. ويعاني النظام الانتخابي الحالي من إساءة توزيع كبيرة للدوائر الانتخابية وتضليل المناطق الريفية التي يهيمن عليها المواطنون الذين تعود أصولهم إلى الضفة الشرقية والذين يؤيدون المالكية على المناطق الحضرية المعارضة والتي يقطنها، بشكل كبير، المواطنين من أصول فلسطينية. وتفاقم المشكلة من خلال استخدام نظام الصوت الواحد في دوائر متعددة التمثيل، مما يؤدي إلى ازدياد عدم المساواة في حق التمثيل العام. إن الصلاحيات السياسية لانتخابات 3102، بما في ذلك تقديم مقاعد متساوية من خلال قائمة التمثيل النسبي (والي 01% من إجمالي عدد المقاعد)، لم تقدم شيئا يذكر لمعالجة هذه المشكلة.

ومن أجل أن تحظى عملية الصلح الديمقراطي بثقة كافة الأطراف السياسية المعنية، هناك حاجة لخارطة طريق نهائية تتضمن آليات التنفيذ، ومعايير واضحة، وأطر زمنية. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون من المهم بمكان ضمان أن تكون لدى مجلس النواب المقبلة سلطة حكومية هادفة وفعالة تتضمن الإشراف على السلطة والتنفيذية، سلطة تشريعية فعالة،

السلطة التشريعية بمجلس الأمة، ولكن مع المالك.[2] وهناك حاجة إلى تعديلات دستورية تحدد بوضوح السلطة التشريعية لمجلس النواب.

. من أجل تحسين المساواة في حق التراع العام، ينبغي أن

تمر المناقشات بين القاعدة العريضة من الطراف السياسية المعنية، داخل مجلس النواب وخارجه، لتشارك في تحديث نظام انتخابي أكثر تمثيل للسكان الريفيين، وينسب أيضا مع الواقع السياسي في البلد. وقد اقترحت نماذج مختلفة في الماضي، بما في ذلك لجنة الحوار الوطني، ويمكن أن تستخدم كنقطة انطلاق للمناقشات المقبلة.

يغبني نيناوق زيزعت لويمن نيناوق زيزعت يغبني،

وضمان هيطبت من حلل رئأت من ديسايسلا المالا رئأت من دحلل هيطبت انامض.

ЧғЪғлэжғ муУзэЮ щтнЦ ЭуЎҒСЬ МғЂЬғ сПэзт

сТ щЮмСЮҒ Свврм ЧҒрғЛІ ملدختسلو، ЧҒнНЬцҒ^ҒЭІ ев Сj Я© ةصخو، щуЎғЂэжъҒ Чыгj Ю
.ЧғЎғЂэжъҒ ант сТ ИҒЭэЦъҒ ЭЪҒОв брғэ Чыгj Ў ағуЧЮҒм، Чыгj Ю

باع منظمة غير حكومية لا تهدف للربح، أسهم مركز كارتر في تحسين حياة الشعوب في أكثر من 01 بلدا من خلال حل النزاعات؛ وتشجيع الديمقراطية وحقوق الانسان والحرص الاقتصادية؛ ومكافحة المرض؛ وتطوير الزراعة بالاصحة الاقتصادية؛ وتعزيز الحرية في الدول النامية كيفية زيادة إنتاج المحاصيل. وقد قام الرئيس المريكي السابق، جيمي كارتر، وزوجته روزالين بتأسيس مركز كارتر عام 0813، بمشاركة جامعة إيموري من أجل نشر السلم وتحسين الصحة ى

سامت الجهود التي بذلتها المؤسسة الوطنية للانتخابات التشريعية الأردنية، التي تم إجراؤها في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، في إحراز تقدم في العملية الانتخابية. فقد تم اتخاذ العديد من الخطوات الإيجابية لضمان سرية الاقتراع، وتحسين إدارة الانتخابات، وتعزيز شفافية العملية الانتخابية بما في ذلك ضمان وصول واسع إلى العملية من قبل الأطراف السياسية المعنية، ومجموعات المراقبة من قبل المواطنين المحليين، والمراقبين الدوليين. لقد وضعت أعمال المؤسسة الوطنية للانتخابات أساساً إجرائياً قوياً يمكن البناء عليه بالنسبة للانتخابات المقبلة في الأردن.

وعلى الرغم من هذه التحسينات الجزئية، إلا أن الإطار القانوني للانتخابات التشريعية لم يعالج بكفاءة الحاجة إلى نظام انتخابي منصف. فالأساسيات الخلل –إساءة توزيع المقاعد، ونظام الصوت الواحد- ظلت في موضعها بالنسبة للانتخابات 2013 التشريعية. ويعطي هذا النظام التفضيلي المشوه لأكبر الأحزاب. ونتيجة لهذا، شهد العديد من الذين شاركوا في الانتخابات بأن النظام الانتخابي مجمع، بما يضر الكثير من الأردنيين

والمطلوب هو إجراء إصلاحات كبيرة على النظام النيابي والهيكل المؤسسي الوسيع للمضي قدما في الإصلاح السياسي في الأردن. وسيعتمد هذا على المدى الذي سيعمل فيه كافة القوى السياسية –بما في ذلك المعارضة، ومجلس النواب الجديد، والاتجاهات الاقتصادية الرئيسية الأخرى لتمرير قانون انتخابات يحظى بتوافق الآراء مما يخلق نظاما انتخابيا أكثر تمثيلا، ويعزز قوة الأحزاب السياسية، ويعد بمثابة آلية مجدية للمساءلة الديمقراطية.

ومن أجل أن يحظى عملية الإصلاح بثقة كافة الأطراف السياسية المعنية، ينبغي أن تسترشد بخارطة طريق شاملة كاملة مع آليات تنفيذ ومراحل دقيقة، في إطار زمني واضح متفق عليه. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون لدى البرلمانات المقبلة سلطة حكومية هادفة وفعالة تتضمن الإشراف على السلطة التشريعية والتنفيذية، والميزانية والسلطة القضائية، وذلك تماشيا مع الحكم الديمقراطي.[3]

عدد سكان الأردن:	0.211.111)أرقام تقديري(
عدد المحافظات:	03
عدد الناخبين المسجلين:	3.303.013
عدد لجان الاقتراع:	9.108
عدد مراكز الاقتراع:	0.919
متوسط عدد الناخبين لكل لجنة اقتراع:	551
نسبة المشاركة:	50.0% من الناخبين المسجلين

[3] المعهد الجمهوري الدولي، الحقوق المدنية والسياسية، الإمارات.

051 مقدا في 95 دائرة بالإضافة إلى دائرة وطنية واحدة		
011 مقاعد)03%(من 95 دائرة بالانتخاب بالنظام الفردي	الدائرة الوطنية 30 مقعدا)01%(بالانتخاب بالقائمة المغلقة بالتمثيل النسبي	حصة المرأة 05 مقعدا)01%(
01 مقعدا)03%(من المقاعد ذات التمثيل الواحد 81 مقعدا)01%(من 30 دائرة ذات تمثيل متعدد		

مع الفشل في محاكمة أو معاقبة المجرمين الرئيسيين ودفع العديد من الردنيين إلى الشعور بأن الحالات التي تم الإبلاغ عنها ما هي إلا خدش للسطح فقط.

وداسنورية، يعتبر مجلس النواب الردني مؤيدا للغاية. فالملك يمكنه حل المجلس، وقد فعل ذلك في عدد من المناسبات.[7] كما أن المجلس لم يكن يؤخذ رأيه في تشكيل الحكومات.[8]

لقد تم تقويض انتخابات 3110 و3101، والتي نظمت من قبل وزارة الداخلية، بسبب التزوير والإبلاغ واسع النطاق. وبالإضافة إلى هذا، انتقد النواب بصورة مستمرة لعدم اتخاذ القرارات بما يخدم المصلحة العامة أو القيام بعكس القرارات بسرعة استجابة لضغوط من السلطات الخرى.[9] وتبعا لهذا، ظهر النواب غير قادرين بشكل متزايد على التحقق من السلطات غير المنتخبة.[10] هذا، إلى جانب حقيقة أن الكثير من الردنيين يرون أن النواب غير قادرين أو غير راغبين في تقديم

---

http://www.turkeytribune.com/turkey-tribune/jordanian-monarchs-uncle-charged-with-corruption.html. وصفته الإذاعة بأنه "أحد أكثر الشخصيات فسادا في الردن"، وجاءت الاتهامات في أعقاب تحقيقات استمرت لعدة أشهر. - "تم تقديم الاتهامات ضد الشريف حسن بن زيد بعد تحقيقات استمرت لعدة أشهر من قبل لجنة خاصة شكلت خلال الشهر الماضي للتحقيق في مزاعم بأن الشريف حسن استخدم سلطته لتحقيق مكاسب شخصية من خلال صفقات الفوسفات". انظر: http://www.albawaba.com/business/jordan-phosphate-corruption-465534 .

وظهرت قضية مماثلة أخيرا في عام 2012، عندما اتهم حسن بن زيد بالتورط في صفقة مشبوهة لشراء أسهم في شركة الفوسفات الردنية المحدودة. انظر: "الشريف حسن بن زيد متهم بالتورط في صفقة مشبوهة لشراء أسهم في شركة الفوسفات الردنية المحدودة". انظر: http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2012/02/09/identity_and_corruption_in_jordanian_politics.

[7] استخدم الملك عبد الله الثاني هذا الحق في عدة مناسبات. انظر: "الملك يحل البرلمان الردني ويدعو لانتخابات مبكرة". BBC. 8 تشرين الول/كتوبر 2012. http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-19870139.

[8] في عام 2012، عين الملك عبد الله الثاني رئيس الوزراء الذي يقوم بدور رئيسي في تشكيل الحكومة. انظر: "الملك يعين رئيسا جديدا للوزراء". الجزيرة. 24 تشرين الول/كتوبر 2012. http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2012/10/201210248134.html. ومع ذلك، فإن سلطة الملك في تعيين رئيس الوزراء محدودة بسبب الحاجة إلى الحصول على ثقة البرلمان.

الخدمات

قامت الردن بالتصديق على أو الانضمام إلى عدد من المعاهدات الدولية التي تشكل أساسا للالتزاما ها بإجراء انتخابات ديمقراطية حقيقية.[13] ولتلبية هذه الالتزامات، يجب ضمان عدة حقوق وحريات أساسية. فيجب إجراء الانتخابات على فترات منتظمة، وتحديد موعدها مع وجود وقت كاف للاعداد والتنفيذ، وذلك لضمان أن تكون سلطة الحكومة ممثلة بالتمرار لارادة الناخب.[14] ويجب الوفاء أيضا ببعض حقوق المشاركة لكي تكون العملية التصويت اتعكاسا لانتخابات حقيقية. ومن أهم هذه الحقوق، الحق في الاقتراع، والحق في الترشح والمشاركة في الشؤون العامة، وحرية التجمع وتكوين الجمعيات والتنقل والرأي.[15]

تؤثر البيئة الجتماعية في الردن على هذه الحكام. فالقبائل تلعب دورا سياسيا أكثر فعالية من الحزاب، وخاصة بين الرديين الذين تجدر أصولهم من الضفة الشرقية. وتعبر الكثير من هذه القبائل هي العمود الفقري للمملكة الردنية، الفقر !

الوظائف الحكومية، أو الترقي في القطاع

ولتحديد الموعد، تم، في عام ، إنشاء دوائر فرعية "افتراضية" ذات موقع واحد (دوائر بدون حدود جغرافية) داخل كل دائرة من الدوائر الانتخابية الثلاثة، ولكن بدون أن يعرف الناخبون من هم المرشحون الذين سينافسون في كل دائرة افتراضية. ويؤدي هذا إلى اتهامات بأن بعض المرشحين قد يقللون من سرية تصويت الناخبين المحتملين الذين يعيشون في مناطق يتنافس فيها مرشحون أقوياء. وعلاوة على ذلك، فقد حد هذا النظام من جهود الناخبين للتأثير على المرشحين خلال الحملة.

وفقا للممارسة الدولية الجيدة، ينبغي أن يسعى الدوائر الانتخابية على افتراضية إلى مطابقة حدود الدوائر الانتخابية الفيدرالية وشفافة مع إدراج مختلف الأطراف المعنية، وينبغي أن تحتفظ المنطقة على قدم المساواة.[18]

وفي الأردن، يتم مراجعة الدوائر الانتخابية، وكذلك عدد المقاعد في كل دائرة، بمرسوم من مجلس الوزراء بناء على توصية من وزارة الداخلية. في نوفمبر الانتخابية الحالية في أبريل أي قبل الانتخابات مباشرة أو عملية ترسيم الحدود. وفي عام ، تم زيادة عدد ت

تم إنشاء لجنة الحوار الوطني تضم عضوا من خلفيات سياسية مختلفة. وقد رفضت جبهة العمل السلمي الائتلاف لجماعة الخوان المسلمين المشاركة مباشرة، ولكن أحزاب المعارضة الخرى كانت ممثلة في هذه اللجنة.

وقد أوصت اللجنة بالتغييرات التالية على النظام النتخابي التالي:

إلغاء نظام النتخاب الفردي القائم

البداية عادت عن قرارها ذلك بعد، حجة أن ذلك من شأنه أن يمكّن من الغوص على العمق من المياه داخل الإمارات.

حظر التجوال الوطني على جميع أنحاء البلاد إلى إضافة دائرة جديدة مع بداية شهر رمضان وطنية. وفي الوقت نفسه، تم تخطيط مناطق جديدة من أجل تقليص عدد الحالات الجديدة ومنع انتشار الفيروس. وتضمنت التعديلات الجديدة إغلاق المطاعم والمقاهي باستثناء خدمات التوصيل والسفر بين المدن.

0 ً ً ً

			للبدو.

بعد إدخال نظام الصوت الواحد، أثار الكثير من الردين اعتراضين أساسيين حول عدم المساواة بين الناخبين. ويتمثل الاعتراض الأول بعدد الصوات المطلوبة للحصول على مقعد في مجلس النواب. فعند حساب الرقم على أساس عدد السكان، يتراوح عدد الصوات المطلوبة للحصول على مقعد من صوتا في محافظة عمان إلى صوتا لمحافظة الطفيلة. ويمكن رؤية مثال آخر على التفاوت في المقارنة بين الناخبين المسجلين لانتخابات بين لا بية

الرسم البياني من خلال الإطار الصلب. وقد استطاعت الهيئة أن توفر على الحياد[27] وتعرف على
نطاق واسع بالالتزام بإجراءات انتخابات شفافة وا

وفي الانتخابات الماضية، كان يسمح للناخبين باختيار لجنة الانتخابية في يوم الانتخاب مما جعل من المستحيل تحقيق أي من النتائج المتعددة.

في حدد قانون الانتخابات النيابية لعام بوضوح شرط القائمة للتسجيل. وفي عام ٢٠١٨ النتيجة رقم ، حاولت الهيئة المستقلة للانتخاب تحديث السجل بالدائرة المقيم فيها الناخب، مع السماح بعض الاستثناءات.[34] فإذا كان والد الناخب أو جده مولودا في دائرة أخرى غير المقيمين بها، يمكنهم التسجيل في هذه الدائرة.[35] والمثل، يمكن للناخبين الذين ينتمون إلى أقلية معينة (المسيحيون، أو الشركس أو الشيشان) يمكنهم التسجيل في محافظة أخرى، إذا لم يكن في دائرتهم مقعد للأقليات. وقد أدت هذه الحكام إلى بعض الارتباك عند تطبيقها ومن تسجيل بعض الشكاوى.[36] ويمكن أيضا أن يساء استخدام هذه الحكام من قبل المرشحين الذين يريدون "قفل" ناخبيهم من دائرة إلى أخرى. ولكل، استخدم ما يقرب من [37] ناخب خيار التسجيل في دائرة أخرى

وفقا للتعليمات التنفيذية للهيئة المستقلة للانتخاب." وقد فسرت التعليمات التنفيذية رقم ورقم للهيئة القانون على أنها تسمح للانتخاب بالتسجيل وأخذ البطاقات الانتخابية لجميع أفراد أسرته بما في ذلك إخوته وأخواته.[41] وتثير هذه الممارسات قلقين رئيسيين: الأول هو إساءة استخدام نظام التسجيل، حيث يمكن للوكيل التسجيل المواطنين دون موافقتهم؛ والثاني هو إمكانية أن يقوم الناخب بجمع عدد كبير من بطاقات الناخبين لغرض السيطرة عليها أو التجارة بها)على سبيل المثال، شراء أو بيع الصوات(.

ووفقا لمصادر مختلفة، فإن نسبة عالية من البطاقات الانتخابية قد تم أخذها من قبل أشخاص ليمكنوها. وقد تلقى مركز كارتر تقارير تفيد بأن هناك ممثلين للعلاقات العامة قد تم تعيينهم في المؤسسات العامة لتسهيل وتشجيع تسجيل موظفي القطاع العام. كما سرت شائعات أيضا في التجمعات الفلسطينية أنه إذا لم يقم المواطنين من أصل فلسطيني بتسجيل أنفسهم، فسوف يتم سحب بطاقة الهوية الوطنية الخاصة بهم. وقد تلقت بعثة الدراسة الخاصة بمركز كارتر معلومات تفيد بأن % من طلبات الحصول على بطاقات الناخبين قد تمت من خلال وكلاء.[42] وقد قدر ائتلاف النزاهة لمراقبة الانتخابات بأن % من البطاقات قد تم توزيعها من خلال وكيل. وقد تعرضت عملية التسجيل بالوكالة لانتقادات واسعة بين مجموعات المراقبين.

تعتبر المساواة في المعاملة بين المرشحين والحزاب خلل الانتخابات، وكذلك المحافظة على بيئة حملت مفتوحة وشفافة،

حقوق عدة يجب احترامها للوفاء بهذا الالتزام، بما في ذلك الحق في الترشح[44]، والحق في حرية التعبير،[45] والحق في التجمع السلمي.[46]

بالنسبة للانتخابات النيابية في ، طلب من جميع المرشحين الذين يتنافسون على المقاعد الفردية أن يقوموا بتسديد دينار أردني كرسوم تسجيل،)ما يقرب من دولارا أمريكيا(وفي بعض المناطق)حسب البلدية(طلب منهم سداد تأمين للبلدية للتأكد من قيامهم بإزالة مواد الحملات الانتخابية.[47] وقد تم فرض تأمين بسبب مخالفة من قبل البلدية وغالبا ما كان هذا التأمين غير إجباري. وعلى الرغم من هذه الرسوم، لم يفد المرشحون بوجود أي مشاكل في الترشيح، ولم يشك الفردديين من منعهم من دخول السباق. ربما بسبب اهتمام النظام بتعزيز المشاركة، ذكرت بعض الشخصيات الفردية البارزة بأنهم أو آخرين كانوا يعلمون بأن هناك أشخاص من مستويات عليا في المملكة تشجعهم على خوض الانتخابات.

لقد تم تيسير القائمة الوطنية على أنها ضمانة لحق المواطن الفرد في الترشح للانتخابات. وفي البداية، ضغطت الحزاب السياسية وغيرها من المستشارين لحصر القوائم الوطنية في الحزاب السياسية بحجة تقوية النظام الضعيف للحزاب السياسية الفردية. ولكن، البعض الخر اعترض على أساس أن ذلك يحد من حقوقهم الدستورية في المشاركة على قدم المساواة. وفي النهاية، وافق قانون الانتخابات الذي تم الناء منه وأقره مجلس على أن حصر القوائم في الحزاب السياسية الموجودة يتعارض مع الحق الدستوري في المشاركة على قدم المساواة، خاصة بالنظر إلى العضوية المحدودة للحزاب في الردن. وقد سمح هذا لمجموعات الفراد بتشكيل قوائم، بالرغم من أن الحد الدنى للقائمة أفراد، حتى ل يشجعوا التشظي. وتعاني قرار السماح لمجموعات الفراد بتشكيل

---

[44] الهيئة المستقلة للانتخاب، الدليل العملي للحقوق السياسية والمدنية، المادة ؛ لجنة الدول العربية لحقوق النسان، الميثاق العربي لحقوق النسان، المادة .

[45] الهيئة المستقلة للانتخاب، الدليل العملي للحقوق السياسية والمدنية، المادة .

[46] الهيئة المستقلة للانتخاب، الدليل العملي للحقوق السياسية والمدنية، المادة ؛ لجنة الدول العربية، الميثاق العربي لحقوق النسان، المادة .

[47] كان الحد القصى للتأمين في عمان، حيث طلب من المرشحين تسديد دينار أردني)حوالي دولار أمريكي(.

سحرم السلطات بالقيام بحملة ضبان للحياة، ولكنها تشارت أيضا في تنظيم حملة فعالة، لمراقبة الكائنات من حيث الخاب واستخدام شعارات ورموز الدولة. ويعود هذا جزئيا إلى المهام بتعزيز سمعة الأشارك

الاهتمام إلى الأفراد بشراء الصوات. ومع ذلك، أدت الشكوك العامة والحساس بأن عملية شراء

ربتعن نيناوقلا نيناخنلا ةيلاعفلا ةيناخنلا ةيلمعلا حوضوب ددحن يتلا ةيناخنلا وأدوار

للدوائر الرئيسية، فإن القائمة التي تحمل علامة المرشح الأول)صاحب المكان الأعلى في القائمة(.

يتم استخدام أوراق الاقتراع الموحدة المطبوعة مسبقا واحدا من أهم الإنجازات التي أدخلها
الهيئة المستقلة للانتخابات لتعزيز

ونتاح للجمهور. وقد نشرت النتائج النهائية على الموقع الالكتروني للهيئة في كانون الثاني/يناير، بعد الانتخابات بخمسة أيام. كما قامت الهيئة أيضا بإنشاء مركز إعلامي في عمان لمدة

ن نتائج اللجان الفرعية مرة ثانية في قاعدة البيانات الإلكترونية للجدولة الإلكترونية، ويبدو أيضا، وكذلك على لوحة بيضاء عملاقة مرئية لجميع المراقبين ومندوبي الحزاب. إن وجود أربعة مراجعين للتحقق في عمليات العد والجدولة هو أمر أكثر من اللازم، ويبغي تقييم جدواه بالنسبة للدورات الانتخابية المقبلة.

أشار أحد المرشحين على القائمة الوطنية حول النتائج، بعض الشكوك والانتقادات للهيئة المستقلة للانتخاب.[58] ووافق المادة من قانون الانتخابات النيابية، تم تشكيل لجنة خاصة من خمسة أعضاء، للتدقيق والمصادقة على نتائج الدوائر، وحساب وإعلان النتائج الرسمية لانتخابات المقاعد المحجوزة للمرأة، وجدولة وإعلان النتائج الرسمية للقائمة النسبية. وقد أنهت اللجنة الخاصة عملها في كانون الثاني/يناير بعد إعادة فرز وتدقيق اللجان الفرعية لكل السابقات ومقارنتها بالبيانات الإلكترونية.

لكن هذا الإجراء استغرق سجلت من اللجان الفرعية في دائرة من قبل فريقا من اثنين من المدققين لضمان الدقة الكاملة للنتائج. وقد قامت الفرق بمراجعة السجلات والتحقق من مطابقتها للمدخلات الإلكترونية. هناك ما

المرشحين. وقد قام المعهد الديمقراطي الوطني، والمعهد الجمهوري الدولي، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي بإرسال ما يقرب من مراقب دولي للأردن من أجل الانتخابات. كما تم نشر مراقبين إضافيين من المواطنين المحليين من الائتلاف المدني لمراقبة الانتخابات النيابية لعام ، وتحالف النزاهة)نزاهة(، والفريق الوطني لمراقبة الانتخابات النيابية للمركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن. كما قامت الهيئة المستقلة للانتخابات بالتعاون مع مجموعة من المنظمات المحلية.

وقد عملت الهيئة بشكل وثيق مع المراقبين الدوليين والمحليين بطريقة شاورية، وذكرت كافة مجموعات المراقبة أن التواصل مع الهيئة كان جيدا. ومع ذلك، لاحظت مجموعات المراقبة المحلية والدولية، أيضا، الحاجة إلى مزيد من الصلاحيات السياسية وانتقدت جوانب مختلفة من العملية الانتخابية)مثل: قانون الأحزاب السياسية(. ووجهت بعثات المراقبة المحلية انتباهها إلى عيوب خطيرة في العملية

على عملية الترشيحات وانتخابات وفقا للدستور الجديد في . وينظر إلى هذا الجدل كخطوة إيجابية حيث أن الطعون السابقة كان تم الاعتماد عليها من قبل مجلس النواب، مما أدى إلى تضارب في المصالح.

وقد تقلت الهيئة العليا للانتخابات اعتراضا بشأن تسجيل الناخبين، منها قرارا من الطعن عليها أمام المحاكم البداية. وكانت هذه القضايا في معظمها تتعلق بمكان القامة.

كانت الشكاوى خلال فترة الحملة الانتخابية

الذي أدى إلى عدم تطبيق القانون من قبل السلطات المعنية بإنشاء إزالة مواد الحملات الدخانية.

ووفقا لمؤشرات النوع الاجتماعي لعام لدائرة الحصاء الردنية، فإن نسبة المهية هي % بين النساء و % بين الرجال، مع وجود اختلفات كبيرة بين المناطق الريفية والحضرية. وفي المتوسط، تبلغ نسبة المهية بين الناث % في المناطق الريفية، وتصل إلى % في بعض المدن مثل مدينة معان في جنوب الردن.[66]

تمتعت المرأة في الردن بالحق في التصويت منذ عام . وقد تم إدخال نظام الحصص في النتخابات عام ، حيث تم حجز مقاعد للمرشحات من أصل هي عدد مقاعد مجلس النواب. وقد ضاعفت الحصة إلى مقعدا في عام ثم إلى مقعدا في انتخابات عام . ويعين في مجلس العيان من قبل الملك دون حصة للمرأة. وفي البرلمان السابق، تم تعيين نساء في مجلس العيان من بين عضوا هم عدد أعضاء المجلس، وانتخبت امرأة واحدة فقط لمجلس النواب خارج نظام الحصص. وفي انتخابات تم انتخاب امرأة في مجلس النواب، من خلل الحصص، واثنان على رأس القوائم الوطنية، وواحدة من خلل نظام الفردي في الدوائر.

وهناك عدة مخاوف بالنسبة لنظام الحصص في الردن للنتخابات النيابية في . أول: ومن وجهة نظر عامة، يمكن اعتبار المقاعد المخصصة للمرأة على أنها "سقف غير مقصود لمشاركة المرأة، مما يؤدي بالنخب والمواطنين إلى افتراض أن المقاعد غير المخصصة صراحة للنساء هي مقاعد محفوظة ضمنا للرجال".[67] ثانيا: "نظام أفضل خاسر" الفردي لتخصيص المقاعد يقوم بحساب المقاعد في كل محافظة على أساس النسبة المئوية للصوات التي حصلت عليها المرشحات خارج إجمالي الصوات التي تم الدلء بها في الدائرة التي يترشحن فيها، وليس على أساس العدد الجمالي للصوات التي حصلن عليها بالفعل.[68]

---

[66] المصدر: الردن فقط في القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تقرير الظل، جنيف 5035، من تحالف منظمات القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في الردن.

[67] المصدر: الحراغي
http://www.osce.org/odihr/78432

[68] يجعل هذا النظام من الصعب على المرأة التي حصلت على نسبة عالية من الصوات لكن ليس أعلى من إجمالي الصوات أن تفوز، ويقلل من إجمالي الصوات التي حصلت عليها المرشحات خارج المحافظة. وقد أشارت الطراف المعنية إلى أن هذا النظام يؤدي إلى مشاكل تتعلق بالتوزيع غير المتكافئ للمقاعد بين المحافظات، حيث تفوز المرأة في بعض المحافظات بمقاعد أكثر مما تستحق، بينما تفوز في محافظات أخرى بعدد أقل من المقاعد مما تستحق.

إن البيئة الاجتماعية العامة في الأردن لا تساعد المرأة على تقدم المساواة في الحياة السياسية. ومن بين المعوقات الرئيسية على الحياة السريعة والعمال المنزلية على حياتها،[69] والصعوبات المرتبطة بالمطلوب من أجل الحملات الانتخابية، والضغوط من السرعة والاجتماعي والممارسات التمييزية الكثيرة على قدرة المرأة على اتخاذ قرارات مستقلة، لأنها تحتاج إلى الحصول على موافقة مسبقة من زوجها، أو أخيها، أو والدها. وتقدم المرأة إلى الدعم المالي لطلق وتنفيذ حملات لشغل وظائف سياسية منخفضة لكشف مستقل عن زوجها أو أفراد الأسرة من الذكور، مما يؤثر على الأجر على قدرتها على اتخاذ موقف بشأن القضايا التي تؤمن بها.

وتعبر الانتخابات المحددة القيادة سمة مشتركة في الانتخابات الأردنية، لسيما في المناطق الريفية. وهذا النوع من السلوك الانتخابي له آثار سلبية كبيرة على قدرة المرأة على اختيار مرشحها دون ضغط من الخارج، حيث أن المرأة محرومة من حق التصويت في مثل هذه الانتخابات أو من المشاركة في الدعاية وفقا لقرارها الخاص بها من الرجال في أسرتها.

من بين مرشحا استفتاء على القائمة الوطنية، كان هناك امرأة) %(، ومن بين مرشحا استفتاء في الدوائر المحلية كان هناك من النساء) %(. وقد كان قائمان على اسمها

)

كما سوف أعلاه، وظرا للسياق السياسي الحزبي الصعب، يمكن تقييم حالات الانخراط من خلال مدى تعبير العملية الانخراطية عن إرادة الشعب الحزبي بدقة ومصداقية ، وكذلك الطابع والخصائص المؤسساتية لمجلس النواب الجديد.

من منظور تقني وإجرائي، شهدت العملية الانخراطية انسحابا مبكرا عامي

من "المرشحين الديمقراطيين"، بسبب الاستياء على نظام التصويت الوحيد في الدوائر متعددة الأعضاء واستاءة
ووزير الدوائر الانتخابية، فصل عن الحكم الذي ينص على أنه يمكن شغل المقاعد من قبل مجموعات
من الناخبين. وهكذا، وكما هو الحال في الانتخابات السابقة، يظل مجلس النواب مجزءا ومنقسما بالعضاء
الذين يعتقدون من الضروري الحكام الواردة في قانون الانتخاب التي يتم إصلاحها. ومنذ
يعتبر قرار المحكمة العليا الذي يلزم مجلس النواب عن صلاحية اختيار رئيس الوزراء خطوة
إيجابية في هذا الاتجاه، فسيكون من الصعب على المحكمة تنفيذ وعوده بتشكيل الحكومة من خلال
التشاور ودفع عجلة الإصلاح من خلال مجلس النواب

. إن إنشاء خدمات أفضل بيروقراطية أفضل وإيجاد وظائف عامة للشعب يمكن أن تساعد على الحد من دور النواب كمقدمي خدمات وتحويل الميل إلى التصويت على أساس العلاقات الشخصية. فالناخبون الذين هم أقل اعتمادا على النواب بشكل شخصي من أجل الحصول على الخدمات العامة من الرجح أنهم سوف يقومون بمساءلة ممثلي النواب. ولذلك، فإن الجهود المبذولة لتحسين الدارة العامة هي بالتالي عامل رئيسي في انتخابات ديمقراطية.

. يجب أن يواصل الردن جهوده لتقوية الحزاب السياسية. وينبغي أيضا النظر في توسيع نسبة المقاعد المخصصة للقوائم التنسيبية الوطنية.

ل تنص التزامات الدولية على نوع النظام النتخابي الذي ينبغي استخدامه في الردن. ومع ذلك، يجب على النظام النتخابي وترسيم الدوائر التمسك بالحقوق والحريات السياسية، بما في ذلك حق القتراع العام على قدم المساواة.

من أجل تحسين المساواة بين حق القتراع العام، ، ينبغي أن تستمر المناقشات بين القاعدة العريضة من الطراف السياسية المعنية، سواء في مجلس النواب أو خارجه، للشتراك في تحديد نظام انتخابي أكثر تمثيل للسكان الردنيين، ويناسب أيضا مع الواقع السياسي في البلد. وقد اقترحت نماذج مختلفة في الماضي، بما في ذلك لجنة الحوار الوطني، ويمكن أن تستخدم كنقطة انطلاق للمناقشات المقبلة. ويتمثل أحد الخيارات في تعديل حجم الدوائر لتناسب مع المحافظات، وربما إنشاء 35 دائرة متعددة التمثيل. كما يمكن إجراء تعديلات في تخصيص المقاعد لتتوافق على نحو أوثق مع حجم السكان، ويمكن للدوائر أن تستخدم إما نظام مفتوح لقائمة التمثيل النسبي، مع اختيار الناخبين من بين المرشحين على القوائم أو كتلة تصويت بأصوات متعددة يدلي بها في الدوائر متعددة التمثيل)عدد الصوات مساو لعدد المقاعد(ويختار الناخبون من المرشحين داخل القائمة. وهذا من شأنه أن يشجع تحالفات أوسع في جميع أنحاء المحافظة وسيسهل ضمان حق القتراع العام على قدم المساواة حيث أن العدد الكلي للسكان في المحافظات قريب من بعضه البعض أكثر من الدوائر الفردية في الردن. وفي الواقع، يمكن تخفيض

عدم الاتساق بين الدوائر المتوازية

يغبني تحديد إجراءات للإعلان عن المواعيد،

Ő ẃ M النهائية، وتخصيص مقاعد محجوزة في القانون. كما يغبني تحديد القواعد المتعلقة بالطعون

وفقا لما يقرره القانون.

تقدم المطعون عليها

ويغبني أن يحدد هذا القانون الحالات التي يجوز فيها استئناف الأحكام الصادرة بعدم

اختصاص المحكمة الدستورية العليا بنظر الدعاوى المقامة بعد الميعاد المقرر قانونا.

يغبني تعزيز الاستقلال المالي للهيئة من خلال

ضمان استقلالها المؤسسي، وتوفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لها. ويغبني أن

يتمتع أعضاء مجلس مفوضي الهيئة من خلال إجراءات شفافة وموضوعية لاختيار

ضمان استقلالها. كما يغبني على الهيئة

لكثير من المحاورين، لن اعترض مع القناة السياسية". وبالإضافة إلى ذلك، في حين أن هناك جداول زمنية واضحة للانتخابات والمرشحين للطعن في القرارات المن

مرتفعا، إلى أن نسبة المقاعد المخصصة للمرأة

حيث لم يقم المركز بإرسال فرق للمراقبة ولم يهدف إلى تحديد مدى شمول الكافة جوانب العملية الانتخابية.[72]

###

"نشر السلام. مكافحة الأمراض. بناء الأمل".

باعتباره منظمة غير حكومية لا تهدف للربح، أسهم مركز كارتر في تحسين حياة الشعوب في أكثر من 01 بلدا من خلال حل النزاعات؛ وتشجيع الديمقراطية وحقوق الانسان والحد الفقر الصحية؛ ومكافحة الأمراض؛ وتطوير الزراعة بالاصحة النفسية؛ وتعزيز المزارعين في الدول النامية كيفية زيادة إنتاج المحاصيل. وقد قام الرئيس